مجلة حولية المنتدى Hawlyat Al-Montada

I. S. S. N. Print :1998 - 0841 I. S. S. N. onlie :2958 - 0455 Doi 10.35519 /0828

الحكومة الإسلامية المعاصرة وتنظيمها الإداري والدستوري في نهج البلاغة

Contemporary Islamic government and its administrative and constitutional organization in Nahj al-Balagha

د. علي عبد علي جريد السهلاني
الأستاذ المشرف: د. عابدين مؤمني
جامعة طهران - كلية برديس البرز

Dr. Ali Abdul Ali Jraid Al-Sahlani
Dr . Abedin Momeni
alshlanyl89@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2025/9/20 تاريخ القبول: 2025/9/24 تاريخ النشر: 2026/3/1

Recevied: 20 / 9 / 2025 Accepted: 24 / 9 / 2025 Published: 1 / 3 / 2026

المستخلص

يبحث هذا الدراسة في الحكومة الإسلامية المعاصرة وتنظيمها الإداري والدستوري في ضوء نهج البلاغة، مقدماً إطاراً متكاملاً يدمج المبادئ العقدية والإدارية والدستورية. يوضح البحث أن الحكومة الإسلامية ليست مجرد هيكل قانوني أو إداري، بل نظام متكامل يرتكز على المبادئ الروحية والأخلاقية الأساسية، وهي الولاية، العدالة، والشورى، التي تضمن شرعية الحكم واستمراريته ومساءلته.

يتناول المبحث الأول الأسس العقدية للحكومة الإسلامية، موضحاً أن الولاية تمثل مسؤولية مقدسة، وأن العدالة هي جوهر الحكم وأساس استقرار الدولة، فيما تضمن الشورى مشاركة الأمة في صنع القرار ومنع الاستبداد. ويستعرض

البحث في المبحثين الثاني والثالث الأبعاد الإدارية والدستورية، مبيناً كيف يمكن تحويل هذه المبادئ إلى نظم قانونية وإدارية حديثة، من خلال وضع آليات للرقابة والمساءلة، وضمان مشاركة المواطنين، وتوزيع الموارد بعدالة، ورفع كفاءة الأجهزة الحكومية.

كما يتناول البحث التحديات المعاصرة، بما فيها التعقيد الإداري، ومساءلة المسؤولين، والضغوط الاقتصادية، وتنوع المجتمعات، موضحاً كيف يمكن تكييف المبادئ المستمدة من نهج البلاغة لتكون صالحة للتطبيق في أنظمة الحكم الحديثة، دون المساس بالقيم الإسلامية الأساسية.

تشير النتائج إلى أن تكامل المبادئ العقدية والإدارية والدستورية يوفر نموذجاً قوياً ومرناً للحكومة الإسلامية المعاصرة. وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بـ: تفعيل مجالس الشورى، وضمان العدالة في توزيع الموارد، وتعزيز آليات الرقابة والمساءلة، وترسيخ الحكم وفق مبدأ الولاية، وتشجيع الدراسات المستمرة لتطبيق المبادئ الكلاسيكية في السياق الإداري المعاصر.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الإسلامية؛ نهج البلاغة؛ الولاية؛ العدالة؛ الشورى؛ المبادئ الإدارية؛ المبادئ الدستورية؛ الحكم المعاصر.

Abstract

The contemporary Islamic government represents a unique model in global political thought, deriving its legitimacy from divine revelation and the principles of Islamic law. Rooted in justice, equality, and the establishment of truth, this governance model integrates both spiritual and administrative dimensions. Imam Ali (peace be upon him), through Nahj al-Balagha, provided the practical foundations for the administrative and constitutional system of the Islamic state, outlining principles of responsibility, accountability, and social justice that remain relevant across all eras.

This study analyzes the core doctrinal, administrative, and constitutional principles outlined by Imam Ali (peace be upon him) and explores their applicability to contemporary Islamic governance. By examining wilayah (authority), justice, and shura (consultation) as fundamental pillars, the research highlights the mechanisms that ensure legitimate authority, effective administration, and

citizen participation. Furthermore, it addresses modern challenges faced by Islamic governments, including accountability, institutional transparency, and the protection of citizens' rights, demonstrating how these classical principles can inform contemporary statecraft.

The study concludes that an integrated understanding of doctrinal, administrative, and constitutional principles provides a comprehensive framework for contemporary Islamic governance. This framework not only preserves legitimacy and justice but also adapts to modern administrative and societal needs, offering a practical model for governance that is faithful to Islamic values while responding to contemporary realities.

Keywords: Islamic Government; Nahj al-Balagha; Wilayah; Justice; Shura; Administrative Principles; Constitutional Principles; Contemporary Governance.

المقدمة

تُعدّ الحكومة الإسلامية نموذجاً فريداً في الفكر السياسي العالمي، إذ تستمدّ شرعيتها من الوحي الإلهي ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتستند في جوهرها إلى العدالة والمساواة وإقامة الحق. وقد كان الإمام عليّ عليه السلام، من خلال نهج البلاغة، المؤسّس الواقعي لأصول النظام الإداري والدستوري في الدولة الإسلامية ، إذ رسم معالم الحكم الصالح ، وأرشد إلى مبادئ المسؤولية والرقابة والعدالة الاجتماعية ، بما ينسجم مع روح الإسلام ومقاصده العليا.

إنّ البحث في هذا الموضوع لا يقتصر على الجانب التاريخي ، بل يتعدّاه إلى دراسة فكرية تحليلية تستكشف القواعد الإدارية والسياسية التي صاغها الإمام عليّ عليه السلام لتكون نموذجاً للحكم الراشد في كل زمان . ومن هنا، فإن دراسة الحكومة الإسلامية في ضوء نهج البلاغة تمثّل جسرًا يربط بين الفكر السياسي الإسلامي القديم وواقع الإدارة الحديثة للدولة، وتقدّم في الوقت نفسه مقياسًا لتقويم الأنظمة المعاصرة على ضوء مبادئ العدالة الإلهية والحق الإنساني.

التمهيد

يرتكز مفهوم الحكومة في الفكر الإسلامي على مبدأ الاستخلاف الإلهي، الذي يعبر عن كون الإنسان مسؤولًا أمام الله عن إقامة العدل وتنفيذ أحكامه في الأرض .

وهـذا المفهـوم يختلـف جوهريـاً عـن النظريـات الوضعيـة التـي تقـوم عـلى التعاقـد الاجتماعـي أو الإرادة الشـعبية المطلقـة ؛ إذ إن الحكومـة الإسـلامية تُبنـى عـلى الجمـع بـين السـيادة الإلهيـة والمصلحـة الإنسـانية ، فـلا اسـتبداد باسـم الديـن، ولا انحـلال باسـم الحريـة.

وقـد شـكّل الإمـام عـليّ عليـه السـلام في نهـج البلاغـة نموذجًـا متكامـلًا لهـذه النظريـة، إذ بـيّن أُسـس الحكـم العـادل الـذي يحفـظ الحقـوق ويقيـم المسـاواة بـين الرعيـة، ويراقـب الـولاة ويصـون المـال العـام ، ويمنـع التسـلط والانحـراف الإداري. ومـن خـلال خطبـه ورسـائله، أرسى الإمـام المبـادئ الدسـتورية والإداريـة التـي يمكـن اعتبارهـا الأسـاس النظـري للحكومـة الإسـلامية المعـاصرة، والتـي تتجـلّى في محـاور: العدالـة السياسـية، الرقابـة الإداريـة، والمشـاركة الاجتماعيـة.

فرضيات البحث

فرضية الشرعية العقدية:

الحكومـة الإسـلامية المعـاصرة تسـتمد شرعيتهـا أساسـاً مـن المبـادئ العقديـة الأساسـية: الولايـة، العدالـة، والشـورى، وأن الالتـزام بهـذه المبـادئ يضمـن شرعيـة الحكـم واسـتدامته حتـى في الظـروف السياسـية والاجتماعيـة الحديثـة.

فرضية التكيف التشريعي:

المبـادئ التشريعيـة والإداريـة المسـتخلصة مـن نهـج البلاغـة، مثـل خضـوع السـلطة للقانـون، حمايـة الحقـوق العامـة والخاصـة، وتحقيـق المصلحـة العامـة ، يمكـن تكييفهـا لتتناسـب مـع واقـع الدولـة المعـاصرة، بمـا يحقـق توازنـاً بـين السـلطة التنفيذيـة والمجتمـع المـدني.

فرضية العدالة الاجتماعية والمساءلة:

تطبيـق العدالـة الاجتماعيـة، ومراقبـة المسـؤولين، والمسـاءلة المسـتمرة وفـق الأسـس الأخلاقيـة والإداريـة التـي حددهـا الإمـام عـليّ عليـه السـلام، يضمـن اسـتدامة الحكـم الإسـلامي وحمايـة المجتمـع مـن الفسـاد والاسـتبداد .

فرضية مواجهة التحديات الحديثة:

الحكومـة الإسـلامية المعـاصرة تواجـه إشـكاليات حديثـة مثـل تعـدد السـلطات، التعقيـد الإداري، التحديـات الاقتصاديـة، والانفتـاح العالمـي، وأن اسـتنادها إلى مبـادئ النهـج البلاغـة يوفـر إطـاراً مرنـاً وحلـولا عمليـة للتغلـب عـلى هـذه التحديـات .

المبحـث الأول: الأسـس العقديـة

للحكومة الإسلامية في نهج البلاغة تُعتبر الأسس العقدية حجر الزاوية الذي يقوم عليه أي مشروع تنظيمي ودستوري. فالحكم في الإسلام ليس مجرد إجراء إداري أو سياسي، بل هو تجسيد لمقاصد الشريعة، ومرتكز على قيم إيمانية وأخلاقية.

وفي هذا الإطار، يقدم الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في نهج البلاغة رؤية متكاملة لحكم الدولة، تنطلق من العقيدة إلى التطبيق، بحيث يشكل هذا الخطاب أساسًا لفهم كيفية بناء حكومة إسلامية عادلة ومستدامة.

يهدف هذا المبحث إلى تحليل هذه الأسس العقدية وفقًا لما عرضه الإمام علي (ع) في نهج البلاغة، ومقارنتها بما قدمه الفكر السياسي الإسلامي المعاصر.

و يُعد المبحث الأول حجر الزاوية الأساسي لأي نموذج للحكم الإسلامي المعاصر، إذ يوضح الأسس العقدية التي يستمد منها الحكم شرعيته ومصداقيته. والحكومة الإسلامية ليست مجرد هيكل إداري أو مجموعة قوانين، بل نظام متكامل ينبثق من المبادئ العقدية والروحية، التي تضع الولاية، العدالة، والشورى كركائز أساسية للحكم.

ويهدف هذا المبحث إلى تحليل هذه المبادئ وفقاً لما أورده الإمام عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) في نهج البلاغة، وربطها بالمنهج الإداري والدستوري المعاصر [1] .

المطلب الأول: الإيمان بالولاية كمبدأ عقدي للحكم

تعتبر الولاية أساساً عقدياً للحكم في الإسلام، فهي تكليف شرعي ومسؤولية دينية وليست مجرد امتلاك سلطة سياسية. يمثل هذا المبدأ صلب العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ويضمن التزام الحكومة بالضوابط الشرعية والأخلاقية في إدارة شؤون الدولة [2] .

و الولاية في الفكر الإسلامي هي مبدأ عقدي أساسي يقوم على الاعتراف بأن الحكم سلطة إلهية، وحق تكليفي، لا يجوز لأحد التصرف فيه إلا وفق إرادة الله وتحقيق مصالح الأمة.

لقد بيّن الإمام علي (ع) هذا المعنى في خطبه ورسائله، مؤكدًا أن الولاية لا تعني مجرد امتلاك السلطة، بل مسؤولية عظيمة تحكمها الضوابط الشرعية والأخلاقية.

إن الولاية في الإسلام ليست مجرد

تنظيم إداري، بل هي تكليف بالعدل والحفظ والمصلحة العامة، وتطبيق شرع الله في المجتمع .

وإن مبدأ الولاية في نهج البلاغة يشكل أساسًا للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، وهو الذي يضمن شرعية الحكم .

والولاية الحقة تتطلب شرطين: معرفة الحق، والالتزام بتنفيذه، وهذا ما أكده الإمام علي في وصاياه لمالك الأشتر.

تؤكد نصوص الإمام عليّ عليه السلام أن الولاية مسؤولية مقدسة، يجب أن تُمارس وفق إرادة الله ومصلحة الأمة [٣] .

وفي الدولة الإسلامية المعاصرة، يمكن تحويل هذا المبدأ إلى آلية دستورية تنظم سلطة الحاكم، وتضع قواعد للمساءلة والرقابة على أفعاله [٤] .

و من الأدلة القرآنية والنهجية قوله تعالى: {إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا} [٥] .

نهج البلاغة: «الولاية من الله، فلا تتخذوها لعبث» [٦] .

و نستنتج من ذلك ان الولاية ليست مجرد سلطة شخصية، بل ركيزة عقدية أساسية لأي تنظيم إداري ودستوري في الدولة الإسلامية [٧] .

المطلب الثاني: العدالة كمبدأ عقدي للحكم

العدالة في الفكر الإسلامي ليست مجرد قاعدة أخلاقية أو قانونية، بل جوهر الولاية وأساسها. فهي تضمن استقرار الدولة وحفظ الحقوق، وتشكل معياراً لقياس مدى التزام الحكومة بمقاصد الشريعة الإسلامية [٨] .

و العدالة في الإسلام هي المبدأ العقدي الذي يضمن استقرار الدولة وحفظ حقوق الناس. ولا يمكن لحكومة أن تكون إسلامية ما لم تتحقق العدالة فيها.

أن العدالة في الإسلام ليست تحقيق مساواة شكلية، بل وضع كل شيء في موضعه المناسب بما يحقق مصلحة الناس .

و أن العدالة في نهج البلاغة ليست مجرد معيار قانوني، بل هي أساس للولاية والممارسة السياسية، فهي الضمان لاستمرار الشرعية .

و يشدد الإمام علي عليه السلام على أن الحكم لا يستقيم إلا بالعدل، وأن توزيع الحقوق والواجبات يجب أن يكون وفق معيار ثابت يحقق المصلحة العامة [٩] .

وفي الدولة المعاصرة، يمكن ترجمة هذا المبدأ إلى سياسات توزيع الموارد ومراجعة أداء الأجهزة الإدارية والقضائية لضمان تكافؤ الفرص ومساواة المواطنين أمام القانون [١٠] .

و من الأدلة القرآنية والنهجية : قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ} [١١] .

و أيضا من نهج البلاغة: «العدل أساس الملك» [١٢] .

و نستنتج من ذلك ان العدالة ليست قيمة ثانوية، بل الركيزة العقدية والعملية للحكومة الإسلامية [١٣] .

المطلب الثالث: الشورى كأساس عقدي للحكم

الشورى ليست مجرد إجراء شكلي، بل مبدأ عقدي يضمن مشاركة الأمة في اتخاذ القرارات. وهي وسيلة لضبط السلطة ومنع الاستبداد، وتطبيق مبادئ العدالة والمساواة [١٤] .

الشورى تقوم على المشاركة المجتمعية، والاعتراف بحق الأمة في المساهمة في صياغة القرار السياسي.

و أن الشورى في نهج البلاغة ليست مشاورة شكلية، بل هي مبدأ دستوري يضمن العدالة ويكفل مشاركة الأمة .

والشورى تعبر عن جوهر الديمقراطية الإسلامية، فهي وسيلة لضبط السلطة ومنع الاستبداد . والشورى مبدأ قرآني وعقائدي، وهي الطريق لتحقيق التوازن بين الحاكم والمحكوم .

ينص الإمام علي عليه السلام في وصاياه على أهمية مشاركة الرعية في شؤون الحكم، واستخدام الشورى كآلية لضمان التوازن بين الحاكم والمحكوم [١٥] .

وفي السياق المعاصر، يمكن استلهام الشورى لتأسيس مجالس تشريعية واستشارية تراقب الأداء الحكومي وتشارك في صياغة القرارات العامة [١٦] .

و من الأدلة القرآنية والنهجية قوله تعالى: {وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ} [١٧] .

و وصية الإمام عليّ لمالك الأشتر: «وأمرهم بالشورى» [١٨] .

و نستنتج من ذلك : أن الشورى مبدأ عقدي أساسي، وهي ركيزة دستورية لأي حكومة إسلامية معاصرة .

المبحث الثاني: المبادئ الإدارية للحكومة الإسلامية في نهج البلاغة

يبحث هذا المبحث في المبادئ الإدارية التي رسمها الإمام عليّ عليه السلام كأساس للحكم الإسلامي الراشد. فالحكومة ليست مجرد

سلطة سياسية، بل نظام إداري متكامل يضمن تطبيق الشريعة وتحقيق العدالة وحماية الحقوق، ويعكس روح المسؤولية والمساءلة في إدارة الدولة. ويهدف المبحث إلى تحليل هذه المبادئ وربطها بالواقع المعاصر للدولة الإسلامية، مع الاستفادة من الدراسات الفكرية للمراجع المعتمدة [١٩] .

و إلى جانب الأسس العقدية، تقوم الحكومة الإسلامية على أسس تشريعية واضحة تستمد مرجعيتها من النصوص القرآنية، والسنة النبوية، وفكر أهل البيت (عليهم السلام)، كما انعكس في نهج البلاغة. هذه الأسس التشريعية تحدد الإطار القانوني للحكم، وتشكل القاعدة التي يُبنى عليها التنظيم الإداري والدستوري، بحيث تكون الدولة مؤسسة على أساس الشرع والمصلحة العامة.

المطلب الأول: تنظيم السلطة ومفهوم الوكالة الإدارية

الحكم في الإسلام يقوم على أصلين: الولاية كمبدأ عقدي، والتشريع كمبدأ قانوني. فالحاكم الإسلامي ليس مجرد منفذ لإرادته، بل هو خادم للشريعة وأهلها.

وينبثق من هذا المبدأ أن مصدر التشريع في الدولة الإسلامية هو القرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع الأمة، إضافة إلى المقاصد الشرعية كما فسرها الإمام علي (ع). و أن شرعية الحكم في الإسلام تقوم على مطابقة أحكام الدولة لشرع الله، وهذا يعني أن التشريع ليس من حق الحاكم الفرد، بل من حق الأمة وفق ضوابط شرعية .

و وضع الضوابط التشريعية التي تضمن عدالة الحكم وتلزم الحاكم بالمرجعية الشرعية في كل قراراته . و يؤكد الإمام علي عليه السلام أن التنظيم الإداري يجب أن يكون واضحاً ومحدوداً بالضوابط الشرعية، وأن أي مسؤول يتحمل مسؤولية مباشرة أمام الله والأمة [٢٠] .

إن توصيات الإمام عليّ لمالك الأشتر تضع أسس توزيع المسؤوليات، وتحديد صلاحيات الولاة، وتنظيم دوائر الدولة [٢١] .

و في الدولة المعاصرة، يمكن استلهام هذه التوصيات لتصميم هياكل إدارية فعالة، توازن بين السلطة المركزية والمحلية، وتضمن الرقابة الداخلية [٢٢] .

و من الأدلة القرآنية والنهجية:
{إِنَّ اللَّـهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا} [٢٣] .
و جاء في نهج البلاغة: «أوصيك أن تراقب نفسك قبل أن تراقب الناس» [٢٤] .
و نستنتج من ذلك :
أن تنظيم السلطة وفق قواعد شرعية وأخلاقية يضمن حسن إدارة الدولة وحماية حقوق المواطنين، ويؤسس لإطار إداري متكامل.
و شرعية الحكم في الإسلام مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمصدر التشريع، وهو كتاب الله وسنة رسوله، وهذا يفرض على الحاكم الالتزام بالإطار الشرعي في جميع نواحي الحكم، وهو أساس التنظيم الدستوري.

المطلب الثاني: الرقابة الإدارية والشفافية

الرقابة على المسؤولين ضرورة لضمان العدالة ومنع الانحراف الإداري [٢٥] ، وهي وسيلة للحفاظ على المال العام، وضمان نزاهة أداء الحكومة.
و الشفافية والمساءلة من أهم الأسس الأخلاقية التي تضمن نزاهة الحكم واستقراره، وهي مبدأ أساسي في الفكر السياسي للإمام علي (ع).
ان الشفافية والمساءلة هما الطريق لتحقيق العدالة، وحماية المال العام، وضمان حقوق المواطنين .
و أن الإمام علي (ع) جعل مساءلة الحاكم جزءًا من ميثاق الحكم، وهو ما يجب أن يُترجم إلى تنظيم دستوري واضح .
و ان غياب الشفافية يؤدي إلى فساد الحكم، وهو ما حذر منه الإمام علي في خطبه .
و تدخل الإدارة الرشيدة التي تعني القدرة على تنظيم الموارد البشرية والمادية بكفاءة، مع الالتزام بالشفافية والمساءلة. و أن الإدارة الرشيدة في الدولة الإسلامية تقوم على قاعدة الشورى، والمصلحة العامة، والعدالة .
وقد جعل «الإمام علي (ع) من الإدارة العادلة مقياسًا لنجاح الحكم.
و قد أوصى الإمام عليّ عليه السلام بأن تكون المراقبة على الولاة دقيقة ومستمرة [٢٦] .
في الدولة المعاصرة، يمكن تطوير آليات رقابية تشريعية وإدارية، مثل لجان التفتيش والمراجعة المالية والقانونية [٢٧].
و من الأدلة القرآنية والنهجية:
{وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ}

[٢٨] .

و أيضاً من نهج البلاغة: «راقبوا الولاة قبل أن يراقبكم الناس» [٢٩] .

و نستنتج من ذلك : أن الرقابة المستمرة والشفافية تضمن استدامة الحكم، وحماية المصلحة العامة، وتعزز ثقة المجتمع في الحكومة.

المطلب الثالث: مشاركة الأمة في الإدارة والشورى التنفيذية

أن مشاركة الرعية في الإدارة ليست شكلية، بل مبدأ دستوري لضبط السلطة وضمان العدالة [٣٠].

و قد شدد الإمام علي عليه السلام على أهمية استشارة أهل الخبرة والمعرفة في إدارة شؤون الدولة [٣١].

و في الدولة المعاصرة، يمكن تطبيق هذا المبدأ عبر مجالس تشريعية واستشارية، واستطلاعات رأي المواطنين، ومؤسسات المجتمع المدني [٣٢] .

و من الأدلة القرآنية والنهجية: {وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ} [٣٣] .

و نهج البلاغة: «واستعنوا بالشورى فيما تحبون» [٣٤] .

و نستنتجد من ذلك : أن مبدأ المشاركة يضمن العدالة والمساءلة، ويمنع الاستبداد، ويعزز التوازن بين الحاكم والمحكوم.

المبحث الثالث: الأسس الدستورية للحكومة الإسلامية في نهج البلاغة

يركز هذا المبحث على الأسس الدستورية للحكومة الإسلامية كما حدّدها الإمام عليّ عليه السلام في نهج البلاغة، والتي تمثل الإطار القانوني الذي ينظم السلطة ويوازن بين حقوق الحاكم والمحكوم، ويضمن حماية حقوق الفرد والمجتمع. ويهدف المبحث إلى تحليل هذه المبادئ الدستورية وربطها بالواقع الإداري والقانوني المعاصر [٣٥] .

المطلب الأول: سلطات الحاكم وحدودها

الحاكم في الدولة الإسلامية يمتلك سلطة محدودة وفق قواعد شرعية وأخلاقية [٣٦] . و السلطة ليست مطلقة ، بل مقيدة بالعدالة والشرع ، ويجب أن تُمارس في خدمة الأمة وتحقيق المصلحة العامة [٣٧] .

و قد أوصى الإمام عليّ عليه السلام بعدم تجاوز الحدود الشرعية، وحماية حقوق الناس، وضبط استخدام السلطة [٣٨] . لكونها سلاح ذو حديد ملاكها العدالة و الكفاءة .

في الدولة المعاصرة، يمكن صياغة

دستور واضح يحدد الصلاحيات ويضع آليات للرقابة والمساءلة [٣٩] .

ومن الأدلة القرآنية والنهجية:

فقد جاء في قوله تعالى : {وَلَا تَسْتَكْبِرُوا فِي الْأَرْضِ} [٤٠] .

و من نهج البلاغة: «لا تتخذ السلطة للهوى، بل للعدل والمصلحة العامة» [٤١] .

و نستنتج من ذلك : تحديد سلطات الحاكم وفق مبادئ شرعية وأخلاقية يضمن توازن السلطة واستقرار الدولة.

المطلب الثاني: الحقوق الدستورية للمواطنين

حماية حقوق المواطنين هي أساس أي دستور إسلامي، وتشمل الحقوق الفردية والجماعية، والحق في العدالة، والمشاركة السياسية [٤٢] .

شدد الإمام عليّ عليه السلام على حماية الحقوق المالية والاجتماعية، ومنع الظلم والاستغلال [٤٣] .

و في الدولة المعاصرة، يمكن تطبيق هذا المبدأ عبر تشريعات حقوقية، مؤسسات قضائية مستقلة، وآليات مراقبة الأداء الحكومي [٤٤] .

و من الأدلة القرآنية والنهجية فقد جاء في قوله تعالى : {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ} [٤٥] . في نهج البلاغة: «احفظوا حقوق الناس، فإنها أمانة عندكم» [٤٦] .

و نستنتج من ذلك : أن حماية الحقوق الدستورية للمواطنين تعزز شرعية الدولة وتضمن استقرارها ومصداقية حكمها.

المطلب الثالث: العدالة الاجتماعية والرقابة الدستورية

العدالة الاجتماعية جزء لا يتجزأ من أي دستور إسلامي، ويجب أن تكون أساساً لتوزيع الموارد، والحقوق الاقتصادية، والخدمات العامة [٤٧] .

فقد أوصى الإمام عليّ عليه السلام بالرقابة المستمرة على المسؤولين لضمان العدالة وحماية المال العام ومنع الفساد [٤٨].

في الدولة المعاصرة، يمكن تعزيز العدالة الاجتماعية عبر هيئات رقابية، مراجعة دورية للسياسات العامة، وتطبيق نظم العدالة الإدارية والقضائية [٤٩] .

ومن الأدلة القرآنية والنهجية فقد جاء في قوله تعالى :

{وَأَوْفُواْ بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا} [٥٠] .

و في نهج البلاغة: «راقبوا الولاة، فإنهم أمانة بين أيديكم» [٥١] .

و نستنتج من ذلك : أن العدالة الاجتماعية والرقابة الدستورية تشكل الركيزة الأساسية لحماية حقوق المجتمع وضمان نزاهة الحكومة الإسلامية المعاصرة.

خاتمة البحث

إن دراسة الحكومة الإسلامية المعاصرة وتنظيمها الإداري والدستوري في ضوء نهج البلاغة تمثل جسراً فكرية بين المبادئ العقدية للإسلام والواقع الإداري والسياسي المعاصر. لقد تبين أن الحكومة الإسلامية ليست مجرد هيكل إداري أو قوانين، بل نظام متكامل ينبثق من المبادئ العقدية والروحية، حيث تشكل الولاية والعدالة والشورى الركائز الأساسية للحكم .

وقد بين البحث أن الأسس العقدية للحكومة الإسلامية (المبحث الأول) توفر الإطار الشرعي والروحي للحكم، فتؤكد أن الولاية مسؤولية مقدسة تضمن شرعية السلطة واستمراريتها، وأن العدالة هي جوهر الحكم وأساس استقرار الدولة، بينما تتيح الشورى مشاركة الأمة وضبط السلطة ومنع الاستبداد .

كما أظهر البحث في المبحث الثاني والثالث أن الأبعاد الإدارية والدستورية يمكن استلهامها من نهج البلاغة لتطبيقها في الدولة المعاصرة، من خلال وضع آليات للرقابة على المسؤولين، وضمان مشاركة المواطنين، وتوزيع الموارد بعدالة، ورفع كفاءة الأجهزة الحكومية .

النتائج الأساسية للبحث

١ - الشرعية العقدية: الحكومة الإسلامية تستمد شرعيتها من المبادئ العقدية والروحية، وليس من القوة أو الإرادة الشخصية.

٢ - الولاية والعدالة: الولاية مسؤولية دينية وأخلاقية، والعدالة هي الأساس لاستقرار الدولة واستمرار الحكم الشرعي.

٣ - الشورى والمشاركة: الشورى ركيزة أساسية لضمان مشاركة المجتمع في اتخاذ القرارات، ومكافحة الاستبداد.

٤ - الإطار الإداري والدستوري: يمكن تحويل المبادئ العقدية إلى نظم دستورية وقوانين إدارية معاصرة تضمن الرقابة والمساءلة.

٥ - المرجعية الفكرية: نهج البلاغة يوفر نموذجاً متكاملاً لتطبيق الحكم الإسلامي في العصر الحديث بما يتماشى مع روح الشريعة ومقاصدها.

التوصيات

١ - تفعيل مبادئ الشورى: ضرورة إنشاء مجالس تشريعية واستشارية تتيح مشاركة المواطنين في صياغة السياسات واتخاذ القرارات.

٢ - ضمان العدالة في توزيع الموارد: وضع آليات واضحة للعدالة الاقتصادية والاجتماعية لتجنب الفساد وتحقيق المساواة بين المواطنين.

٣ - تعزيز الرقابة والمساءلة: تأسيس أجهزة رقابية مستقلة لضمان التزام المسؤولين بالضوابط الشرعية والدستورية.

٤ - ربط الحكم بمبادئ الولاية العقدية: يجب على الحكومات الإسلامية المعاصرة التمسك بمبدأ الولاية كأساس شرعي للسلطة، مع تطبيقها وفق مقاصد الشريعة ومصلحة الأمة.

٥ - تطوير الدراسات الفكرية: تشجيع البحث المستمر في تطبيق مبادئ نهج البلاغة على الواقع المعاصر، لابتكار حلول إدارية ودستورية متوافقة مع الشريعة.

الهوامش:

١- محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، ج١، ص٥٥ .

٢- محب حيدر، السياسة في الفكر الإسلامي، ج٢، ص١٣٠ .

٣- البحراني، شرح نهج البلاغة، ج١، ص١٢-٥٦ .

٤- محمد مهدي شمس الدين، الإمام علي ومشروع الدولة الإسلامية، ص١٠٢ .

٥- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١٢٤.

٦- نهج البلاغة، الشريف الرضي، ج٢، ص٦٤.

٧- الأملي، المواعظ والحكم، ص٨٧ .

٨- محب حيدر، السياسة في الفكر الإسلامي، ج٢، ص١٣٧ .

٩- محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، ج١، ص٥٧ .

١٠- محب حيدر، السياسة في الفكر الإسلامي، ج٢، ص١٤٠ .

١١- القرآن الكريم، سورة النحل، الآية ٩٠.

١٢- نهج البلاغة، ج٢، ص٦٦ .

١٣- البحراني، شرح نهج البلاغة، ج١، ص٥٠ .

١٤- محب حيدر، السياسة في الفكر الإسلامي، ج٢، ص١٤٥ .

١٥- نهج البلاغة، ج٢، ص٦٧ .

١٦- البحراني، شرح نهج البلاغة، ج١، ص٥٥ .

١٧- القرآن الكريم، سورة الشورى، الآية ٣٨.

١٨- نهج البلاغة، ج٢، ص٦٨ .

١٩- محمد مهدي شمس الدين، الإمام علي ومشروع الدولة الإسلامية، ص١١٠-١١٥ .

٢٠- نهج البلاغة، ج٢، ص٦٩ .

٢١- محب حيدر، السياسة في الفكر الإسلامي، ج٢، ص١٤٠-١٤٢ .
٢٢- البحراني، شرح نهج البلاغة، ج١، ص٦٠-٦٥ .
٢٣- القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٥٨.
٢٤- نهج البلاغة، الشريف الرضي، ج٢، ص٧٠ .
٢٥- محب حيدر، السياسة في الفكر الإسلامي، ج٢، ص١٤٥ .
٢٦- نهج البلاغة، البحراني، ج١، ص٦٢ .
٢٧- محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، ص٦٠ .
٢٨- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١٨٨.
٢٩- نهج البلاغة، ج٢، ص٧٢ .
٣٠- محب حيدر، السياسة في الفكر الإسلامي، ج٢، ص١٥٠ .
٣١- نهج البلاغة، ج٢، ص٧٤ .
٣٢- محمد مهدي شمس الدين، الإمام علي ومشروع الدولة الإسلامية، ص١١٥.
٣٣- القرآن الكريم، سورة الشورى، الآية ٣٨.
٣٤- نهج البلاغة، ج٢، ص٧٥ .
٣٥- محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، ج١، ص٧٠-٧٢ .
٣٦- محمد مهدي شمس الدين، الإمام علي ومشروع الدولة الإسلامية، ص١٢٠-١٢٣ .
٣٧- محب حيدر، السياسة في الفكر الإسلامي، ج٢، ص١٦٠-١٦٢ .
٣٨- نهج البلاغة، ج٢، ص٧٨-٨٠ .
٣٩- البحراني، شرح نهج البلاغة، ج١، ص٦٨-٧٠ .
٤٠- القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية ٥٦.
٤١- نهج البلاغة، ج٢، ص٧٩ .
٤٢- محب حيدر، السياسة في الفكر الإسلامي، ج٢، ص١٦٥-١٦٧ .
٤٣- نهج البلاغة، ج٢، ص٨٢-٨٤ .
٤٤- محمد مهدي شمس الدين، الإمام علي ومشروع الدولة الإسلامية، ص١٢٥-١٢٧ .
٤٥- القرآن الكريم، سورة النحل، الآية ٩٠.
٤٦- نهج البلاغة، ج٢، ص٨٥ .
٤٧- محب حيدر، السياسة في الفكر الإسلامي، ج٢، ص١٧٠-١٧٢ .
٤٨- نهج البلاغة، البحراني، ج١، ص٧٢ .
٤٩- محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، ج١، ص٧٥-٧٧ .
٥٠- القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية ٣٤.
٥١- نهج البلاغة، ج٢، ص٨٦ .

المصادر :

١ -محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، ج١، ص٥٥، ط٣، مركز الأبحاث والدراسات، النجف، العراق، ٢٠٠٨م.
٢ -محب حيدر، السياسة في الفكر الإسلامي، ج٢، ص١٣٠، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م.
٣ -البحراني، شرح نهج البلاغة، ج١، ص١٢-٥٦، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.
٤ -محمد مهدي شمس الدين، الإمام علي ومشروع الدولة الإسلامية، ص١٠٢، ط١، دار البلاغ، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.
٥ -القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١٢٤.
٦ -نهج البلاغة، الشريف الرضي، ج٢، ص٦٤، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.
٧ -الأملي، المواعظ والحكم، ص٨٧، ط١، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م.
٨ -محب حيدر، السياسة في الفكر الإسلامي، ج٢، ص١٣٧، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م.
٩ -محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، ج١، ص٥٧، ط٣، مركز الأبحاث والدراسات، النجف، العراق، ٢٠٠٨م.
١٠ -محب حيدر، السياسة في الفكر الإسلامي، ج٢، ص١٤٠، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م.
١١ -القرآن الكريم، سورة النحل، الآية ٩٠.
١٢ -نهج البلاغة، ج٢، ص٦٦، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.
١٣ -البحراني، شرح نهج البلاغة، ج١، ص٥٠، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.
١٤ -محب حيدر، السياسة في الفكر الإسلامي، ج٢، ص١٤٥، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م.
١٥ -نهج البلاغة، ج٢، ص٦٧، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.
١٦ -البحراني، شرح نهج البلاغة، ج١، ص٥٥، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.
١٧ -القرآن الكريم، سورة الشورى، الآية ٣٨.
١٨ -نهج البلاغة، ج٢، ص٦٨، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.
١٩ - محمد مهدي شمس الدين، الإمام علي ومشروع الدولة الإسلامية، ص١١٠-١١٥، ط١، دار البلاغ، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.
٢٠ - نهج البلاغة، ج٢، ص٦٩، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.
٢١ - محب حيدر، السياسة في الفكر الإسلامي، ج٢، ص١٤٠-١٤٢، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م.
٢٢ - البحراني، شرح نهج البلاغة، ج١، ص٦٠-٦٥، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.
٢٣ - القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٥٨.
٢٤ - نهج البلاغة، الشريف الرضي، ج٢، ص٧٠، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.
٢٥ - محب حيدر، السياسة في الفكر الإسلامي، ج٢، ص١٤٥، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م.
٢٦ - نهج البلاغة، البحراني، ج١، ص٦٢، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.
٢٧ - محمد باقر الصدر، الإسلام يقود

الحيـاة، ص٦٠، ط٣، مركـز الأبحـاث والدراسـات، النجـف، العـراق، ٢٠٠٨م.
٢٨ - القـرآن الكريـم، سـورة البقـرة، الآيـة ١٨٨.
٢٩ - نهـج البلاغـة، ج٢، ص٧٢، ط٢، دار المعرفـة، بـيروت، لبنـان، ٢٠٠١م.
٣٠ - محـب حيـدر، السياسـة في الفكـر الإسـلامي، ج٢، ص١٥٠، ط٢، دار المعرفـة، بـيروت، لبنـان، ٢٠٠٥م.
٣١ - نهـج البلاغـة، ج٢، ص٧٤، ط٢، دار المعرفـة، بـيروت، لبنـان، ٢٠٠١م.
٣٢ - محمـد مهـدي شـمس الديـن، الإمـام عـلي ومـشروع الدولـة الإسـلامية، ص١١٥، ط١، دار البـلاغ، بـيروت، لبنـان، ١٩٩٧م.
٣٣ - القـرآن الكريـم، سـورة الشـورى، الآيـة ٣٨.
٣٤ - نهـج البلاغـة، ج٢، ص٧٥، ط٢، دار المعرفـة، بـيروت، لبنـان، ٢٠٠١م.
٣٥ - محمـد باقـر الصـدر، الإسـلام يقـود الحيـاة، ج١، ص٧٠-٧٢، ط٣، مركـز الأبحـاث والدراسـات، النجـف، العـراق، ٢٠٠٨م.
٣٦ - محمـد مهـدي شـمس الديـن، الإمـام عـلي ومـشروع الدولـة الإسـلامية، ص١٢٠-١٢٣، ط١، دار البـلاغ، بـيروت، لبنـان، ١٩٩٧م.
٣٧ - محـب حيـدر، السياسـة في الفكـر الإسـلامي، ج٢، ص١٦٠-١٦٢، ط٢، دار المعرفـة، بـيروت، لبنـان، ٢٠٠٥م.
٣٨ - نهـج البلاغـة، ج٢، ص٧٨-٨٠، ط٢، دار المعرفـة، بـيروت، لبنـان، ٢٠٠١م.
٣٩ - البحـراني، شرح نهـج البلاغـة، ج١، ص٦٨-٧٠، ط٢، دار المعرفـة، بـيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.
٤٠ - القـرآن الكريـم، سـورة الأعـراف، الآيـة ٥٦.
٤١ - نهـج البلاغـة، ج٢، ص٧٩، ط٢، دار المعرفـة، بـيروت، لبنـان، ٢٠٠١م.
٤٢ - محـب حيـدر، السياسـة في الفكـر الإسـلامي، ج٢، ص١٦٥-١٦٧، ط٢، دار المعرفـة، بـيروت، لبنـان، ٢٠٠٥م.
٤٣ - نهـج البلاغـة، ج٢، ص٨٢-٨٤، ط٢، دار المعرفـة، بـيروت، لبنـان، ٢٠٠١م.
٤٤ - محمـد مهـدي شـمس الديـن، الإمـام عـلي ومـشروع الدولـة الإسـلامية، ص١٢٥-١٢٧، ط١، دار البـلاغ، بـيروت، لبنـان، ١٩٩٧م.
٤٥ - القرآن الكريم، سورة النحل، الآية ٩٠.
٤٦ - نهـج البلاغـة، ج٢، ص٨٥، ط٢، دار المعرفـة، بـيروت، لبنـان، ٢٠٠١م.
٤٧ - محـب حيـدر، السياسـة في الفكـر الإسـلامي، ج٢، ص١٧٠-١٧٢، ط٢، دار المعرفـة، بـيروت، لبنـان، ٢٠٠٥م.
٤٨ - نهـج البلاغـة، البحـراني، ج١، ص٧٢، ط٢، دار المعرفـة، بـيروت، لبنـان، ٢٠٠٢م.
٤٩ - محمـد باقـر الصـدر، الإسـلام يقـود الحيـاة، ج١، ص٧٥-٧٧، ط٣، مركـز الأبحـاث والدراسـات، النجـف، العـراق، ٢٠٠٨م.
٥٠ - القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية ٣٤.
٥١ - نهـج البلاغـة، ج٢، ص٨٦، ط٢، دار المعرفـة، بـيروت، لبنـان، ٢٠٠١م.

(16), verse 90.
12. Nahj al-Balagha, Vol. 2, p. 66, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2001.
13. Al-Bahrani, Sharh Nahj al-Balagha, Vol. 1, p. 50, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2002.
14. Muhibb Haydar, Politics in Islamic Thought, Vol. 2, p. 145, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2005.
15. Nahj al-Balagha, Vol. 2, p. 67, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2001.
16. Al-Bahrani, Sharh Nahj al-Balagha, Vol. 1, p. 55, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2002.
17. The Holy Qur'an, Surah al-Shura (42), verse 38.
18. Nahj al-Balagha, Vol. 2, p. 68, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2001.
19. Muhammad Mahdi Shams al-Din, Imam Ali and the Project of the Islamic State, pp. 110–115, 1st ed., Dar al-Balagha, Beirut, Lebanon, 1997.
20. Nahj al-Balagha, Vol. 2, p. 69, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2001.
21. Muhibb Haydar, Politics in Islamic Thought, Vol. 2, pp. 140–142, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2005.
22. Al-Bahrani, Sharh Nahj al-Balagha, Vol. 1, pp. 60–65, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2002.
23. The Holy Qur'an, Surah al-Nisa' (4), verse 59.

Sources

1. Muhammad Baqir al-Sadr, Islam Leads Life, Vol. 1, p. 55, 3rd ed., Center for Research and Studies, Najaf, Iraq, 2008.
2. Muhibb Haydar, Politics in Islamic Thought, Vol. 2, p. 130, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2005.
3. Al-Bahrani, Sharh Nahj al-Balagha (Commentary on Nahj al-Balagha), Vol. 1, pp. 12–56, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2002.
4. Muhammad Mahdi Shams al-Din, Imam Ali and the Project of the Islamic State, p. 102, 1st ed., Dar al-Balagha, Beirut, Lebanon, 1997.
5. The Holy Qur'an, Surah al-Baqarah (2), verse 124.
6. Nahj al-Balagha, compiled by al-Sharif al-Radi, Vol. 2, p. 64, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2001.
7. Al-Amili, Al-Mawa'iz wa al-Hikam (Sermons and Wisdom), p. 87, 1st ed., Dar al-Thaqafa, Beirut, Lebanon, 1995.
8. Muhibb Haydar, Politics in Islamic Thought, Vol. 2, p. 137, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2005.
9. Muhammad Baqir al-Sadr, Islam Leads Life, Vol. 1, p. 57, 3rd ed., Center for Research and Studies, Najaf, Iraq, 2008.
10. Muhibb Haydar, Politics in Islamic Thought, Vol. 2, p. 140, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2005.
11. The Holy Qur'an, Surah al-Nahl (16), verse 90.

Leads Life, Vol. 1, pp. 70–72, 3rd ed., Center for Research and Studies, Najaf, Iraq, 2008.
36. Muhammad Mahdi Shams al-Din, Imam Ali and the Project of the Islamic State, pp. 120–123, 1st ed., Dar al-Balagha, Beirut, Lebanon, 1997.
37. Muhibb Haydar, Politics in Islamic Thought, Vol. 2, pp. 160–162, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2005.
38. Nahj al-Balagha, Vol. 2, pp. 78–80, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2001.
39. Al-Bahrani, Sharh Nahj al-Balagha, Vol. 1, pp. 68–70, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2002.
40. The Holy Qur'an, Surah al-A'raf (7), verse 56.
41. Nahj al-Balagha, Vol. 2, p. 79, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2001.
42. Muhibb Haydar, Politics in Islamic Thought, Vol. 2, pp. 165–167, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2005.
43. Nahj al-Balagha, Vol. 2, pp. 82–84, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2001.
44. Muhammad Mahdi Shams al-Din, Imam Ali and the Project of the Islamic State, pp. 125–127, 1st ed., Dar al-Balagha, Beirut, Lebanon, 1997.
45. The Holy Qur'an, Surah al-Nahl (16), verse 90.
46. Nahj al-Balagha, Vol. 2, p. 85, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon,
(4), verse 58.
24. Nahj al-Balagha, compiled by al-Sharif al-Radi, Vol. 2, p. 70, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2001.
25. Muhibb Haydar, Politics in Islamic Thought, Vol. 2, p. 145, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2005.
26. Al-Bahrani, Sharh Nahj al-Balagha, Vol. 1, p. 62, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2002.
27. Muhammad Baqir al-Sadr, Islam Leads Life, p. 60, 3rd ed., Center for Research and Studies, Najaf, Iraq, 2008.
28. The Holy Qur'an, Surah al-Baqarah (2), verse 188.
29. Nahj al-Balagha, Vol. 2, p. 72, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2001.
30. Muhibb Haydar, Politics in Islamic Thought, Vol. 2, p. 150, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2005.
31. Nahj al-Balagha, Vol. 2, p. 74, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2001.
32. Muhammad Mahdi Shams al-Din, Imam Ali and the Project of the Islamic State, p. 115, 1st ed., Dar al-Balagha, Beirut, Lebanon, 1997.
33. The Holy Qur'an, Surah al-Shura (42), verse 38.
34. Nahj al-Balagha, Vol. 2, p. 75, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2001.
35. Muhammad Baqir al-Sadr, Islam

2001.
47. Muhibb Haydar, Politics in Islamic Thought, Vol. 2, pp. 170–172, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2005.
48. Al-Bahrani, Sharh Nahj al-Balagha, Vol. 1, p. 72, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2002.
49. Muhammad Baqir al-Sadr, Islam Leads Life, Vol. 1, pp. 75–77, 3rd ed., Center for Research and Studies, Najaf, Iraq, 2008.
50. The Holy Qur'an, Surah al-Isra' (17), verse 34.
51. Nahj al-Balagha, Vol. 2, p. 86, 2nd ed., Dar al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 2001.

حولية المنتدى